بسم الله الرحمن الرحيم،

يعرّف **الضبط الاجتماعي** بأنه، مجموعة من القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تعمل على تنظيم وتوجيه سلوك الفرد من خلال مجموعة من الوسائل التي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيًا .

يقابل مفهوم **الضبط الاجتماعي** ما اتفق عليه علماء الاجتماع المحدثون على التعبير عنه بعبارة (Social Control) غير أن هذا الاصطلاح ومفهومه لم يتحدد إلا حديثًا جدًا، ولذا فهناك آراء متعددة لعلماء الاجتماع في الفكر الغربي في تعريفهم للضبط الاجتماعي، ويرجع هذا إلى تباين وجهات نظرهم فيما يتعلق بالأمور المتصلة اتصالًا وثيقًا بفكرة وفاعلية الضبط من ناحية وما يكمن وراء فكرة الضبط من اتجاهات أيديولوجية ومرجعيات ثقافية تحدد معالم النظام الاجتماعي الذي تعمل وسائل الضبط على صيانته أو تطويره في إطار التركيب المورفولوجي العام للجماعة، علاوة على أن موضوع الضبط الاجتماعي كان يعالج من خلاله تلك النظم في البناء الاجتماعي هذا بالإضافة إلى اختلاف وجهات نظر العلماء تجاه القضايا التي يمكن إدراجها تحت هذا الموضوع .

الإنحراف شرعًا : هو مجانبة الفطرة السليمة و اتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيًا أو الخضوع والإستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود.

الإنحراف اصطلاحًا، و يتمثل في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السويّ والتي تمهد بعد ذلك إلى انزلاقه نحو الإجرام. و يعرف بأنه : الإبتعاد عن المسار المحدد، أو إنتهاك لقواعد و معايير المجتمع، و وصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو إنتهاك القواعد، الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع وينظر الإسلام إلى انحراف الأولاد على أنه مفسد للضرورات الخمس التي جاء بالحفاظ عليها، فبدلاً من أن يكون الفرد لبنة صالحة نافعة في صرح الأمة الإسلامية، يصبح خرماً في جدارها، ومعول هدم في بنائها، فوجود المنحرفين في المجتمع الإسلامي يعرض أفراد هذا المجتمع للخطر في دينهم وعقولهم وأموالهم وأبدانهم وأعراضهم، وهذه هي الضرورات التي جاء الإسلام بالحفاظ عليها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد من الضرر الذي ينال الأمة، بل إن الفرد المنحرف نفسه يناله من جراء في قوله انحرافه الضرر العظيم في دنياه وأخراه، فكم هي المصائب التي تصيب الفرد في حياته جراء انحرافه، كما سبحانه تعالى : { وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُ عَنْ كَثِير } كما أن الانحراف هو سبب لذلك المصير المخزي يوم القيامة، كما في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } وقوله : { وَأَمَّا الَّذِيْنَ فَسَقُوا فَمَأوَاهُم النَّارُ كُلما أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيْهَا وَقِيلَ لَهُم ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ }.

لذا فإننا نجد أن هذا الموضوع كان في شق منه مندرجًا تحت العبادات، وآخر في باب المعاملات، وبعضه في علوم الفقه، فهو لا ينفصل بأي حال عن المنظومة العامة التي تشكل أساس الحياة الإسلامية في داخل المجتمع الإسلامي، من حيث إن كل هذه القواعد والأسس ما هي إلا وقائع تشريعية تنبع من التشريع الإسلامي العام وتتبع المصالح الكلية التي ترعاها هذه الشريعة وتهدف إلى تحقيقها داخل المجتمع وإذا كانت غاية ما يصبوا إليه الضبط الاجتماعي وعملياته وقواعده وأسسه التنظيمية هو خلق التوازن في المجتمع المعين ووفقًا للثقافة العامة لهذا المجتمع وما تحتوى عليه من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات.

وفي هذه القواعد نجد أن هناك عدة جوانب تعنى بها ، فمثلًا في الحديث الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق) فهذا يدل على أن الإيمان كمفهوم يحتوي في جوانبه النظرية والعملية على جوانب تنظيم المجتمع، والقواعد التي ينبني عليها سلوك الأفراد في داخل هذا المجتمع ومن ثم محددات هذا السلوك من حيث المسموح به والمرغوب فيه، ونجد أن شمولية هذا المفهوم يدل عليها ربط الجوانب العقدية النظرية بالجوانب السلوكية الخلقية، من حيث إن أعلى شعبة في هذا المفهوم هي توحيد الله عز وجل وافراده بالعبادة ومن ثم تتدرج هذه الشعب نزولًا إلى أبسط سمات القواعد السلوكية المختلفة وهي إماطة الأذى عن الطريق، فكأنما هذا المفهوم قد حوى كافة ما يمكن أن يندرج تحت مفهوم الضبط الاجتماعي كمصطلح حديث، ويبدو ذلك واضحًا في قوله تعالى (قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) فهذا يدل على أن المجتمع الإسلامي – وأفراده – يرد كل الأمور إلى الله رب العالمين وعلى هذا يصبح الإيمان كمفهوم يشمل الضبط الاجتماعي في جوانبه الكلية.

هذا ونجد أن مفهومًا آخرًا يحوي قواعد الضبط الاجتماعي ويأطر جوانبه العملية فيما هو مسموح أو محظور، ويحدد تعامل الأفراد وسلوكهم داخل المجتمع وهو مفهوم التقوى، ومفهوم التقوى كمصطلح فقهي يعني أن يكيف الإنسان سلوكه في كل الجوانب الحياتية على ما أمر به الله – وهذا الذي يعد واجب فعله أو مسموح به واجتنباه نواهيه – وهذه تشكل ما هو محظور في المجتمع وارتكابه يعد انحرافًا وهذه هي القواعد العملية التي ينبني عليها مفهوم الضبط الاجتماعي بمعناه الاصطلاحي الحديث. وإن كانت التقوى في دلالتها اللفظية وجوانبها التطبيقية تدل على أنها أمر ذاتي معنى به الشخص خصوصًا كأمر نفسي داخلي، إلا أن له انعكاساته الخارجية في تشكيل سلوك هذا الشخص، كما يؤدي شيوع التقوى في المجتمع على مستوى الأفراد إلى اتصافها بالجماعية، ومن ثم حدوث الصفة المجتمعية، ومن ثم تصبح من المؤثرات المباشرة على قواعد وقوالب السلوك في المجتمع، ومن ثم تصبح من محددات تنظيم هذا المجتمع، وتبدو هذه الصفة الجمعية لهذا المفهوم في قوله تعالى (وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ) وهذا يوضح أن هذا المفهوم يحوي في جوانبه الحالة الاجتماعية، والمجتمعية، كما توضح الآية التساند والارتباط بين الإيمان كمفهوم والتقوى كمحتوى ومن هذين المفهومين وعملية التزكية المرتبطة بهما تتضح معالم

القواعد العملية للضبط الاجتماعي في المجتمع المسلم ووسائله من قيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء كان على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع بأكمله.

الاتجاهات النظرية المفسرة للانحراف :

تفسير هذا السلوك تعددت وجهات النظر والآراء تبعا للزاوية التي ينظر منها أصحاب تلك الآراء إلى ظاهرة الانحراف، فمنهم من يأخذ بالتفسير الذاتي (الفردي) للانحراف، محاولا البحث في سبب السلوك الإجرامي في داخل الفرد نفسه بحيث يكون محور الدراسة لديهم من مختلف النواحي : البيولوجية، الفيزيولوجية النفسية العقلية ... إلخ. ومنهم من يأخذ بالتفسيرات الاجتماعية ويرجع السلوك الانحرافي إلى الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية ... إلخ. بينما تعمد مجموعة أخرى إلى الربط بين الاتجاهين السابقين وتكاملهما في تفسير السلوك الانحرافي، وفيما يلي نتطرق إلى بعض من هذه النظرية التفسيرية :

1- النظرية البيولوجية :

يعتبر باحثوا هذه الاتجاه أن التكوين البيولوجي للفرد هو بمثابة المحدد الرئيسي للسلوك، فيستعملون مصطلحات كالتركيب الجسماني، بنية الملامح الخاصة ... إلخ، لتفسير السلوك الانحرافي.

فالمجرم ينشأ بحتمية بيولوجية وسلوكه المضاد للمجتمع ينتقل إليه عن طريق الوراثة من أسلافه، هذا ما أوضحه لمبروزو الذي يعتبر المؤسسة العلمي لهذا الاتجاه، فلقد قام بوضع نظرية عن المجرم بالفطرة وفكرة الارتداد (العود) التي بناها على أساس أن المجرم ما هو إلا نمط أو نوع معين من أنواع البشر يتميز بملامح عضوية خاصة وسميات خاصة هي نفسها عن الإنسان الأول أو المخلوقات البدائية حيث وضع لمبروزو مجموعة من الخصائص التي يرى أنها تميز الشخص المجرم عن غيره، والتي تتمثل في بعض السمات في الملامح كالرأس الضخم والملامح غير المستوية والعدوانية.

وهذا يختصر بالقول أن الجريمة كما يراها لمبروزو: هي استعداد حيواني موروث يدفع الإنسان إلى ارتكاب الإجرام بحتمية بيولوجية طاغية لا تترك للظروف الاجتماعية والبيئية الحسنة التي يعيشها الشخص أي مجال لتعديل مسيرته الحتمية نحو ارتكاب الجريمة رغم جهود السلطات المختصة لعلاجها والقضاء على أسباب الوقاية منها".

2- النظرية السيكولوجية :

يرى البعض أن هذا الاتجاه هو امتداد البيولوجي مع الاختلاف في النظرة إلى المنحرفين سلوكيًا، إذ يعتبرهم هذا الاتجاه على أنهم أفراد يجب دراستهم ومعاملتهم كأفراد حيث لا يمكن علاج المنحرف إلا باعتباره شخصًا في حد ذاته على عكس الاتجاه البيولوجي الذي يعتبر المنحرف كإنسان حيواني.

وفي إطار هذه النظرية التي يعززها مجموعة من الباحثين على رأسهم عالم النفس النمساوي فرويد، فإن ظاهرة الانحرافات الاجتماعية في البشر، تكون نتيجة صراع مستمر في نفوس بعض الأشخاص نتائج عن حالات مرضية نفسية والتي تتمثل في الاختلالات الغريزية والعواطف المنحرفة والأمراض النفسية، والتخلف النفسي .

فيرى فرويد أن شخصية الفرد تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة، إذ تبقى رواسب هذه المرحلة عالقة بشخصية الفرد وتصبح دافعًا لاشعوريًا لسلوكه وتصرفاته، فالجريمة تعبير عن طاقة غريزية لم تجد لها مخرجًا اجتماعيًا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع". أي أن السلوك الإجرامي أو بمعنى آخر الخروج عن القانون، هو في الحقيقة رد فعل انفعالي من الفرد كنتيجة لدوافع فطرية عامة، ورغبات عنيفة خاصة تحتاج إلى الإشباع، بل أنها تلح على الفرد إشباعها.

وهذا حسب ثلاثة عناصر وهي :

1- الدوافع ومدى قوته.

2- الوسائل الميسرة لإشباعه سواء كانت عادية أو شاذة.

3- الحالة الانفعالية ومدى شدتها.

3- النظريات السوسيولوجية :

على عكس النظريات البيولوجية والسيكولوجية التي تفسر الانحراف من المنظور الفردي، فالنظريات السوسيولوجية تفسر الانحراف بالظروف الاجتماعية والمادية للظاهرة الانحرافية، وهي ذات عدة اتجاهات جغرافية اقتصادية اجتماعية وثقافية ... الخ.

وفيما يلي نتطرق إلى فهم اتجاهيين أساسيين:

الاتجاه الاقتصادي

حاول بعض الباحثين الربط بين الانحراف بالواقع الاقتصادي والظروف الاقتصادية للفرد. ومن أبرز من ربط بينهما العالم وليام أدريان بونجير ، حيث ربط بين الرأسمالية والجريمة في المجتمعات التي تأخذ به كنظام اقتصادي فيقول: "أن الميول الأنانية القوية التي يتسم بها النظام الرأسمالي تؤدي إلى ضعف الغريزة الاجتماعية، كما تضعف الميل نحو الأفعال الأنانية وبالتالي نحو الجريمة التي تشكل إحدى صور هذه الأفعال .

كما وضح بونجير أن الظروف المادية وبالتالي المناخ الفكري للبروليتاريا سبب أيضًا في عدم ارتقاء المستوى الخلقي لهذه الطبقة، كما أن عمل الأطفال يؤدي بهم إلى الاحتكاك بالأطفال الذين يفسدون أخلاقيتهم وأن ساعات العمل الطويلة على وتيرة واحدة يؤدي إلى الفضاضة لدى من يجبرونها عليه، بالإضافة إلى ذلك فالظروف السكنية السيئة تسهم في انحطاط الحس الأخلاقي، كما يؤدي إلى هذا أيضا الفقر والبطالة.

فللفقر آثار هامة على الفرد والأسرة، فسوء الظروف المعيشية والحاجة والبطالة تترك آثار نفسية كالقلق واليأس والثورة والحق على القانون والمجتمع، مما يؤدي إلى الشذوذ السلوكي والإدمان على المسكرات والمخدرات.

فأشار محمد سلامة غباري في كتابه أسباب جنوح الأحداث: "أن الطفل الذي يجد نفسه من أسرة فقيرة يعاني من حرمان اقتصادي، كما أنه يتعرض لبعض الظروف التي تتميز بها الأسر الفقيرة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية، ويدفعه إلى الشعور بالحرمان المادي الذي قد يغذي اتجاهات ومشاعر خاصة كالشعور بالجسد والحقد والكراهية، بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلق، وكل هذا جو مناسب لنمو الاتجاهات العدوانية والسلوك المنحرف ".

أيضًا يحدث عكس ذلك حسب بونجير حيث أن التفكك الأسري الذي يظهر في فترات الرخاء والرفاهية الاقتصادية يساعد على الانحراف والجريمة، ففي هذه الفترات تكثر الأعمال وتتدفق النقود، وتشتغل النساء فيبتعدون عن المنزل، ويضعف الإشراف على الأطفال مما يدفعهم لسلوك طريق الانحراف دون أن يحس أوليائهم.

الاتجاه الاجتماعي:

يستخدم أنصار هذا الاتجاه كمحاور أساسية في تفسيرهم للسلوك الإنحرافي، الثقافة والنظام الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، وهم يرون أن السبب الذي يرجع إليه السلوك الإنحرافي يتعدى التفسير الفردي ولا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة بنية المجتمع ومؤسساته أي بيئة المنحرف أو الجانح بشكلها الواسع، وكيف يمكن أن تؤثر هذه البيئة على بلورة سلوك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة والذي قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف وحتى بعد تلقيه العقاب .

التفسير التكاملي للانحراف :

من خلال استعراض الاتجاهات التي تفسر السلوك المنحرف بإرجاعه إلى عامل واحد تبين صعوبة رد هذه الظاهرة إلى عامل واحد ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بالاتجاه التكاملي أو النظرية التكاملية في تفسير الجريمة والانحراف.
ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الانحراف والجنوح ما هو إلا محصلة مجموعة من العوامل والظروف التي تحيط بالموقف، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة المدرسة النادي المؤسسات المهنية ... إلى آخره. ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية النفسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء هذا الاتجاه الفكري قام وليم هيلي بدراسة لعدد من الأحداث المنحرفين الذين حولوا إلى معهد بحوث الأحداث بشيكاغو، وقد شملت الدراسة الأساس الاجتماعي كل حالة ودراسة تاريخ تطور نموها وإجراء اختيارات طبية وسيكولوجية، وقد نشر هيلي نتائج هذه الدراسة سنة 1915م في كتاب بعنوان الفرد الجانح"، وكان من أهم هذه النتائج تأكيده على تعدد العوامل المسببة للجنوح وترابطها.

كما ذكر العالم الإنجليزي سير لبيرت في كتابه الجانح الصغير" ما يزيد عن 170 عاملا من عوامل الجنوح، وهي تتدرج من الأهم إلى الأقل أهمية حسب حالة كل جانح 27. هذا يعني وجود عوامل رئيسية ومساعدة على الانحراف بالدرجة الأولى وعوامل ثانوية إلا أنها لا يجب إغفالها.

ويرى العالمين الأمريكيين شيلدونو اليانور جلوك الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية انعكس ذلك في بحوثها التتبعية، ونتج ذلك إلى إيجاد ثلاثة جداول للتنبؤ بالجنوح، أحدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل: معاملة الأب ورقابة الأم، واهتمام الوالدين، والترابط الأسري، والثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة في تأكيد الذات والتحدي التشكك والميل إلى التخريب والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بعوامل الطب العقلية المتأثرة بالجهاز العضوي مثل المخاطرة والانبساط والاستسلام والتعصب للرأي وعدم الاتزان الانفعالي.

ويشير حسن الساعاتي في كتابه علم الاجتماع الجنائي إلى أن بعض العلماء المحدثين بعد الحرب العالمية الثانية اتجهوا اتجاهًا تكامليًا تجتمع فيه كل النظريات والمدارس، والاتجاهات التي تحاول التعرف على أسباب الجريمة وعلى أساس أن

مرتكبها هو إنسان كائن عضوي، نفسي، اجتماعي، أي مكون من أعضاء تؤدي وظائف معينة وفق نفس مفعمة بأحاسيس شعورية أو لاشعورية وسط دوائر بيئية متداخلة ومركبة، وفي إطار ثقافي شامل من القيم والعادات والأعراف والتقاليد. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أنه الاتجاه السليم في تفسير السلوك الإجرامي، فتفسير السلوك الإنحرافي لا يجب أن يقتصر على عامل واحد معين سواء كان هذا العامل بيولوجيًا أو نفسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو غير ذلك. فالتفسير العلمي والمنهجي هو الذي يؤكد على تعدد العوامل التي تؤدي إلى السلوك المنحرف والعوده إليه، فكل العوامل مترابطة فيما بينها، فكل عامل يؤثر ويتأثر بالآخر .

نظريات الضبط الاجتماعي :

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول نظرتهم للضبط الاجتماعي، وتبعًا لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، وفي ما يلي أهم النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي:

1- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي:

يعتقد إدوارد روس وهو عالم اجتماع أمريكي أن داخل النفس البشرية أربع غرائز هي (المشاركة، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي) ، حيث تشكل هذه الغرائز نظامًا اجتماعيًا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي.

وترى هذه النظرية أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرت المصلحة الذاتية وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها، أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله (ازدياد حجم السكان، ضعف الغرائز الطبيعية، ظهور جماعات متباينة) .

2- نظرية الضوابط التلقائية :

يؤكد في هذا السياق ويليام سمنر في كتابه العادات الشعبية أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، هي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم. ونلاحظ إن الفكرة الأساسية تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي.

3- نظرية الضبط الذاتي :

يرى تشارلز هورتون كولي أن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة، التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت وبناءً عليه فإن الأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي.

4- النظرية البنائية الوظيفية :

يركز بول لانديز على مكونات البناء ودورها في الضبط الاجتماعي كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويرى لانديز أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع، فالمنظور الوظيفي إذن يقوم على مسلمة أساسية ألا وهي أن المجتمع نسق نظامي متكامل وأن ثمة ميكانيزمات ضبط تعمل على تحقيق التساند والتوازن داخل النسق، ويضطلع النسق بعدد من الوظائف التي تعمل من خلال أهداف مشتركة إذ تعتبر القيم مصدرًا أساسيًا لتوجيه السلوك وضبطه.

5- النظرية الثقافية التكاملية :

يؤكد جورج غورفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في:

- إن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه بل إنه كان موجودًا في المراحل العمرية المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.

-إن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة. أي أن الضبط الاجتماعي ليس سندًا للنظام ولا هو أداة للتقدم إنما هو جزء من الواقع الاجتماعي.

-بالتحليل السوسيولوجي للضبط الاجتماعي نرى أن القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطًا وظيفيًا بالحياة الاجتماعية.

بذلك يرى غورفيتش أن الضبط الاجتماعي هو مجموع الأنماط الثقافية الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع لضبط التوتر الاجتماعي والصراع، فهو بذلك وسيلة تفرض قيودًا منظمة على السلوك الفردي والجماعي لجعله مسايرًا لقيم المجتمع وتقاليده.

وفي النهاية نستنج أن الضبط الاجتماعي هو تلك القواعد والمبادئ التي تتحكم في سلوك الفرد من خلال الوسائل المعروفة ويتم ذلك عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي وهي الدين والقانون التربية والعرف، وكلما قوي نفوذ هذه الوسائل على الأفراد ظهرت أثار لضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير والقواعد الاجتماعية .

العوامل المسببه للانحراف :

تنقسم إلى،

العوامل الداخلية

المقصود بالعوامل الداخلية مجموع الظروف أو الشروط المتصلة بشخص المجرم، وهي قد تكون أصلية تلازم الفرد منذ ولادته ويدخل فيها التكوين الطبيعي للمجرم والوراثة والخلل العقلي والأمراض العصبية والنفسية، وقد تكون مكتسبة أي يكتسبها الفرد بعد ولادته من الأمراض العضوية والعقلية التي قد تصيبه أثناء فترة حياته وتؤثر هذه العوامل على الفرد ويظهر هذا على تصرفاته في العالم الخارجي. ومن أهم العوامل المتصلة بشخص الحدث عامل الوراثة والتكوين العضوي والعقلي والعامل النفسي وهي مترابطة فيما بينها.

1- الوراثة :

يختلف العلماء إلى يومنا هذا في مدى تأثير عامل الوراثة على الجريمة والقيام بالسلوك المنحرف، حيث أصبح من الأمور الثابتة علميًا لدى جميع العلماء في عصرنا الحاضر أن للوراثة دورًا ولو إلى حد ما في انتقال بعض الصفات العقلية والنفسية من الآباء إلى الأبناء، وأن هذه الصفات لها أثر في إقدام هؤلاء الأبناء على الجريمة. فالوراثة هي انتقال خصائص معينة من الأموال إلى الفروع في اللحظة التي يتكون فيها الجنين، فهي انتقال للصفات العضوية من السلف إلى الخلف .

2- التكوين العضوي والعقلي :

يقصد بالتكوين العضوي مجموع الصفات التي تتعلق بالحدث منذ ولادته بالنسبة لشكله الخارجي وتركيبه الحيوي والعضوي. أما التكوين العقلي فيقصد به الأمراض المتنوعة والرضوض المختلفة التي قد تصيب دماغ الإنسان فتحدث اضطرابًا في جهازه العقلي واختلالًا في قواه الذهنية.

فاختلال أعضاء الجسم قد يجر معه اختلالًا في السلوك والعاهات التي تصيب الحدث قد تدفعه إلى الإحساس بالنقص هذا الشعور الذي قد يتحول إلى نبذ للمجتمع، كذلك النقص العقلي والخلل في القدرة العقلية الناجم عن سوء تكوين خلقي مثل التوقف في النمو العقلي ونقص في الذكاء، كل هذا يدفعه إلى تصرفات غير متوافقة.

3- التكوين النفسي :

التكوين النفسي مجموعة من العوامل الداخلية وتمثل شخصية الحدث والمرض النفسي هو اضطراب باد في تفكير المرء وشعوره وأعماله يكون من الخطورة بدرجة تحول بين المرء والقيام بوظيفته في المجتمع بطريقة سوية .

فالأمراض النفسية كثيرة منها القلق والوسواس الهستريا النورستانيا، وأيضا السيكوباتية وتنتج نتيجة نشأة الحدث في بيئة لا يجد فيها العطف والشفقة اللازمين للتنشئة النفسية، ويتصف الشخص السيكوباتي عادة بعجزه عن ضبط غرائزه وعدم تلاؤم شخصيته مع القيم الاجتماعية، واتصافه بالأنانية المفرطة، وعدم قدرته على التكيف الوظيفي، كل هذا يدفعه إلى ارتكاب الجرائم تحت تأثيرها في شخصيته من تكوين شاذ وغير مألوف.

ثانيًا، العوامل البيئية الخاصة بالحدث :

هي مجموعة الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد في مجال معين وتؤثر في سلوكه وتصرفاته وهي لا تقتصر فقط على الظروف المادية الملموسة، بل تشمل أيضًا الجانب المعنوي للبيئة كالثقافة والأفكار السائدة، فالبيئة تعمل على نقل الأفكار والمعاني المختلفة لظواهر الحياة والتي تؤثر في طريقة تفكير الفرد، فهمه الأمور الحياة العلاقات بين الناس وتفسيره للظواهر المتعددة، فالفرد في نزاع مستمر مع القوى النابعة منه والمحيطة به، يحاول أن يجد توازنه منذ صغر سنه. حيث أن الانحراف غالبا ما يكون نتائج البيئة السيئة التي يعيش في ظلها الفرد، فالفساد الذي ينشأ فيه سواء في أسرته أو مدرسته أو رفاقه وغيرها من العوامل الاجتماعية يؤثر سلبا على قيمه السلوكية.

1- الأسرة:

إن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسئولة عن تطوير شخصية الطفل من النواحي الجسمانية والاجتماعية والنفسية والعقلية والوجدانية ... إلخ. فهي الجماعة الإنسانية الأولى التي يحتك بها الطفل وهي بهذا مسؤولة عن إكسابه أنماط السلوك الاجتماعي وكثيرًا من مظاهر التوافق وسوء التوافق كما تغرس فيه خلال سنوات طفولته ردود أفعال اتجاه القيم والمعايير

2- المدرسة :

باعتبار المدرسة هي البيئة الثانية التي تحتضن الحدث بعد أسرته فلها تأثير كبير على شخصيته وسلوكه مستقبلًا، فهي المجتمع الأول الذي يصادفه الحدث خارج منزله بعيدًا عن والديه وأفراد أسرته، ففي هذا المجتمع يقضي الحدث الشطر الأكبر من طفولته وصباه وصدر شبابه، ويلتقي فيه بالأشخاص الذين يعبون الدور الأكبر في توجيه وتنمية شخصيته بعد والديه فالمدرسة تضم نماذج غير محددة من التلاميذ الذين يمثلون بيئات ومستويات اجتماعية مختلفة ونماذج سلوكية متعددة وهنا تلعب المخالطة والمحاكاة دورهما البارز، ويجد المحال فسيحًا لكي يرتبط وجدانيًا بمن هم أكبر منه سنًا، وذلك يمكن القول بوجه الإجمال أن العوامل الأساسية للانحراف داخل المدرسة تمكن إما في الفشل بالدراسة أو في الصحبة السيئة لزملائهم داخل هذه البيئة أو في عدم ملائمة النظام التي تتبعه المدرسة في تربية أبنائها وتهذيبهم .

3- الرفاق :

يمكن أن نطلق على هذه الجماعة جماعة اللعب، أو الأقران أو الرفاق وهي مؤسسة رئيسية في تنشئة الطفل اجتماعيًا بعد خروجه من نطاق عائلته إلى العالم الخارجي. وتعرف هذه الجماعة بالتقارب في ميولاتها وأهدافها وقيمها ومعاييرها، فيلعب الأقران دورًا هامًا في حياة الصغر بوصفهم عوامل للتنشئة الاجتماعية، حيث يعلم أحدهم الآخر بعض السلوكيات في المواقف الاجتماعية المختلفة. فالطفل يميل إلى تقليد ما يقوم به أقرانهم من سلوكيات، فتأثرهم ببعض جد قوي ولا يمكن إنكاره، ففي حالات يكون هذا التأثير سلبيًا وتحت ظل عدم وجود الرقابة الأسرية، إضافة إلى بيئة منحرفة تتحول هذه الجماعة من جماعة رفاق اللعب الساذجة إلى عصبة جانحة تقوم على أساس المغامرة، وتحدي السلطة والاستخفاف بالقيم السائدة .

الانحراف ووقت الفراغ

إن أوقات الفراغ إذا لم يُخطط لها بشكل صحيح، بحيث يكون عطاؤها إيجابيًا، يضمن سلامة الفرد والمجتمع، فسوف تنتهي إلى مسالك الانحراف التي يدمر الإنسان فيها ذاته ومجتمعه، لذلك فالعلاقة قد تكون تلازمية بين أوقات الفراغ وما قد تنتهي إليه من الضياع الذي يؤدي إلى الانحراف.

وقد عزت بعض الأدبيات التي تناولت الانحراف بشكل عام وانحراف الأحداث بشكل خاص، أسباب ذلك إلى البيئة الأسرية وما يكون فيها من تفكك أسري، أو سوء تنشئة .. إلى غير ذلك. وهناك من عزاها إلى جماعة الرفاق وأثرها على الحدث، وما ينتج عنها من مخالطة واكتساب لقيم ومعايير تلك الجماعة ومدى تقمص الحدث لتلك المعايير، ومن ثم ترجمتها إلى سلوك عملي.. في حين أرجعت أدبيات أخرى أسباب الانحراف إلى الظروف الاقتصادية لأسر الأحداث، بينما أكد آخرون أن انحراف الأحداث إنما يعود بدرجة كبيرة إلى وقت الفراغ الذي يعيشه الحدث، باعتبار أن ذلك الوقت يهيئ المناخ المناسب للانحراف من خلال ما يمارس فيه من أنشطة قد تكون سلبية، أو انحرافية.

وذكر بعض الباحثين أن مكان قضاء وقت الفراغ ونوعية المشاركين للحدث في قضاء ذلك الوقت يعدان عاملين من عوامل الانحراف، فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية عن متعاطي المخدرات، إلى أن أغلبهم كانوا يشغلون وقت فراغهم، إما في الطرقات العامة، أو في الجلوس في المقاهي الشعبية عندما كانوا في مرحلة الشباب من عمرهم .

وخلصت دراسات أخرى أجريت حول علاقة وقت الفراغ بالانحراف إلى النتائج التالية:

أ- أن أغلبية الأفعال الانحرافية يرتكبها الفرد أثناء وقت الفراغ.

ب- أن نسبة كبيرة من الانحرافات ترتكب بقصد الاستمتاع بوقت الفراغ أو الحصول على وسائل تهيئ الاستمتاع بهذا الوقت .

ويؤكد باحثون آخرون أن كثيرًا من المشكلات السلوكية يرتبط بوقت الفراغ، وأن نسبة كبيرة من انحراف الأحداث تحدث خلال ذلك الوقت .

ويملك الحدث في السعودية – على سبيل المثال وقت فراغ كبيرًا في حياته اليومية، ذلك أن المهمات الأساسية في حياته اليومية الدراسة، النوم، الأكل الحاجيات الضرورية لا تتطلب منه أكثر من (20) ساعة بأي حال من الأحوال، وهذا يوفر للحدث أربع ساعات فراغ يوميًا يقضيها بطرق مختلفة اللعب اللهو المطالعة الأنشطة الرياضية.. إلى غير ذلك، وينطبق هذا التقدير على الحدث المنتظم في الدراسة، أما نظيره غير المنتظم في دراسته، فسيتوفر لديه وقت فراغ أكبر بكثير.

ينقسم الانحراف الاجتماعي نفسه إلى قسمين من جهة أثره على الفرد أو الجماعة

الأول: الانحراف الأولي

يشير الانحراف الأولي إلى الفعل الأولي أو السلوك الذي ينتهك القيم الاجتماعية ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى تحديد الذات بوصفها انحرافية لفترة طويلة. يُنظر إلى الانحراف الأولي عادة على أنه انحراف مؤقت أو ظرفي عن القيم، في حين ينطوي الانحراف الثانوي على تغيرات أكثر عمقًا في السلوك والمفهوم الذاتي من حيث هو استجابة لتفاعل المجتمع

التصنيف الثاني: الانحراف الثانوي

يشير الانحراف الثانوي إلى السلوك المنحرف اللاحق، وتغيرات مفهوم الذات التي تحدث بعد أن وصف المجتمع أفعال الشخص بأنها منحرفة. وهو مفهوم طوّره عالم الاجتماع إدوين ليميرت. وخلاصته أنه عندما يتم تصنيف شخص ما على أنه منحرف من قبل الآخرين، فقد يحدث أن يستوعب هذه التسمية ويبدأ في تعريف نفسه على أنه منحرف. ونتيجة لذلك، قد يلائم سلوكه اللاحق ويكيفه مع التسمية المنحرفة الموضوعة عليه. فيمكننا القول إن عملية الانحراف الثانوي تتضمن حلقة تغذية مرتدة ، حيث يؤدي وضع العلامات والتصنيفات ورد الفعل المجتمعي على ذلك الانحراف إلى تعزيز السلوك المنحرف وتضخيمه وتشجيعه عن غير قصد بل على خلاف القصد أحيانًا. وهذا يمكن أن يؤدي إلى "مهنة منحرفة" أو نمط مستمر من السلوك المنحرف يصل إلى حد الاعتياد عليه ثم التلذذ به. فالخلاصة أن الانحراف الأساسي يشير فقط إلى الفعل أو السلوك الأولي الذي ينتهك الأعراف الاجتماعية من غير أن يؤدي إلى تحديد الذات على المدى الطويل بأنها ذات منحرفة. وغالبًا ما يُنظر إلى الانحراف الأساسي على أنه خروج مؤقت أو ظرفي عن القواعد، بينما يتضمن الانحراف الثانوي تغييرات أكثر عمقًا في مفهوم الذات والسلوك كرد فعل على ردود الفعل المجتمعية والتسمية ونحو ذلك. وهنا يظهر فرق بين العوامل المسببة للانحراف الأولي والعوامل المسببة للانحراف الثانوي، وقد سبق ذكر العوامل المسببة للانحراف الأولي وهو المقصود بالانحراف إذا أطلق.

أما العوامل المسببة للانحراف الثانوي فهي على سبيل الأشهر والأكثر شيوعًا،

التصنيف والتسمية : عندما يتم تصنيف الفرد على أنه منحرف من قبل المجتمع، فإنه قد يتبنى هذا التصنيف بل ويُتوقع منه أن يتصرف وفق ذلك التصنيف. إذ أن تلك الشهرة والتسمية التي أطلقت عليه بإرادة أن تكون وصمة قد تؤثر في الفرد وتؤدي إلى تعزيز سلوك الانحراف.

التفاعل الاجتماعي: التفاعل مع أفراد المجتمع وتعاملهم مع الفرد المصنف منحرفًا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الانحراف الثانوي فردود الفعل السلبية مثل العنف أو التمييز أو العزلة من المجتمع قد تدفع الفرد إلى الانغماس في سلوكيات الانحراف إما انتقامًا أو اضطرارًا، فمثلًا في حالات العنف قد يلجأ الفرد لرد الفعل بنفس الطريقة على المجتمع كله، وفي حالة مدمن المخدرات أو الذي ارتكب جريمة فيقع عزله بالكلية في المجتمع وإلغاء حقوقه في فرصة أخرى، يصبح مضطرًا إلى مواصلة نفس الطريق أو الانغماس في مجموعات إجرامية تحقق إشباعه النفسي بالانتماء حتى لو كان هناك إرادة للعودة للمجتمع

المجموعات المنحرفة: الانخراط في مجموعات منحرفة يساهم غالبًا في زيادة الانحراف الثانوي. فهذه المجموعات تمثل بيئة تشجع على السلوك الانحرافي وتعزز القيم والمعتقدات المنحرفة، كما تحتوي المشابه لها وتقدم له صفة الانتماء.

التمييز والتفسير الذاتي: التعامل مع التمييز والتفسير الذاتي للفرد المصنف منحرفًا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز السلوك الانحرافي. فعندما يعرّف الفرد نفسه أنه منحرف ويبرّر سلوكه الانحرافي فإنه بمجرد التصنيف المفروض عليه، يكون أكثر انخراطًا في سلوكيات الانحراف بسبب ردة الفعل النفسية وميكانزماتها الدفاعية ومن المهم أن نلاحظ مرة أخرى أن العوامل المشار إليها ليست قائمة شاملة أولا، ثم هي تختلف من حالة إلى أخرى وتتأثر بالظروف المركبة لا البسيطة.

لكن هل كل انحراف اجتماعي يعتبر شيئًا سلبيا ؟

إن المجتمع هو الأقوى نظريًا فهو يفرض سلطة تحديد المعايير، إن الحاصل هناك انحرافات اجتماعية هي إيجابية بل ضرورية للمجتمعات ..

فالنظرة إلى الانحراف الاجتماعي تعتمد على القيم والمعايير المجتمعية المحددة التي يتم تطبيقها وإشاعتها فتكتسب بذلك قوة وسلطة.

لكن ما قد يُعتبر منحرفًا في مجتمع معين قد يكون مقبولاً أو طبيعيًا في مجتمع آخر، وفي ظل النظام العالمي الجديد باتت فرص الاطلاع على الثقافات المختلفة أوسع وأكبر وهذا مؤثر بلا شك.

فالمهم ان يكون للانحراف الاجتماعي بعض الجوانب الإيجابية للوظائف الاجتماعية. فقد يساهم مثلًا في التحرر من القيود الاجتماعية الضيقة أو اللاعقلانية أو التي تمثل ظلمًا بينما يتم التغافل عنه في بعض البيئات بحكم الاعتياد لكنّه ينكر بشدة في بيئات أخرى فينشئ حالة انحراف وكذلك يمكن تحفيز التغيير والابتكار في المجتمع وهو نوع من الانحراف المجتمعي. فعلى سبيل المثال الفنانون والمبدعون في كل مجال من الأدب والموسيقى والرسم والسينما ونحوها قد يُعتبرون منحرفين عن المعايير الاجتماعية التقليدية غالبا، لأن صفة الإبداع أصلا من حيث هي تنافي الانحصار في

القواعد المجتمعية بل تضادّها غالبا، ولكن مع ذلك فإسهاماتهم قد تثري المجتمع وتفتح آفاقًا جديدة أيضًا المصلحون، فلا يمكن أن يكون المصلح الاجتماعي إلا منحرفًا عن السائد المجتمعي الذي يريد أصلاحه وإلا انتفى الإصلاح من أساسه بداهة، وهكذا وقل مثل هذا في البحث العلمي والتكنولوجي الذي هو في أغلبه خروج عن السائد والمألوف في المجتمع العلمي .

أهمية الضبط الاجتماعي :

يترك الضبط الاجتماعي أثرًا ساميًا في المجتمع لما له من أهمية بالغة، وهي:
-يحقق الضبط الاجتماعي للمجتمعات التوازن والاستقرار.
-ينظم العلاقات بين الأفراد والمعاملات فيما بينهم، ويعد وسيلة مثلى لتطبيق الأنظمة والتخلص من الفوضى.
-يساعد القوانين والأنظمة في تطبيق الرقابة وفرضها على المجتمعات، وفرض السيطرة أيضاً على تصرفات وسلوكيات الأفراد في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية.
-يركز الضبط الاجتماعي على معاقبة مخالفي القوانين والضوابط الاجتماعية وسد هذه الثغرات بما يطبقه بحقهم من عقوبات.
-يسيطر على الأمور المتنازع عليها في المجتمعات ويحقق العدالة بينهم، ويقوّم الانحرافات الاجتماعية .

أنواع الضبط الاجتماعي :

في حقيقة الأمر تتعدد أنواع وأساليب الضبط الاجتماعي تبعًا لاختلاف وتنوع طبيعة المواقف الاجتماعية التي تتطلب أنواعًا محددة من الضبط الاجتماعي.
وهي تنحصر بما يلي:

1- **الضبط الداخلي** : هو الذي ينبع من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والاتجاهات أي أن الضبط الداخلي هو الضمير الذي يوجد في داخلنا والذي كونه المجتمع بنا .

ويحدث الضبط الداخلي عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة على أنها تمثل جزءًا من ضمائرهم الاجتماعية ويعدونها جزءًا من هويتهم الذاتية تغرسها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله أحد أوجه ذات الفرد لدرجة أنه عندما يكون بمفرده بعيدًا عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزمًا بها.

2- **الضبط الخارجي** : ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات حديثة التنظيم، وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح ويتعرض من يخالفها لعقاب المجتمع وأهم المؤسسات التي تستخدم هذه الضوابط الحكومة والضمان الاجتماعي.

3- **الضبط الاجتماعي الرسمي** : هذا النوع من الضبط نجده في نظم المجتمع المختلفة كالنظام التربوي والنظام القانوني، والنظام الاقتصادي... إلخ.

4- **الضبط الاجتماعي غير الرسمي** : يظهر هذا النوع من الضبط الاجتماعي في المجتمعات بصورة تلقائية ومن أمثلتها نقل الأخبار والقيل والقال والاستنكار والتهكم إطلاق شائعات اللوم والتهديد بالحرمان، وهذا النوع من الضبط الاجتماعي نجده في الجماعات الأولية كالأصدقاء.

5- **الضبط الاجتماعي الإيجابي** : ويعتمد هذا النوع من الضبط الاجتماعي على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال والمسايرة، يتمثل في المدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي والتي تشجع الأفراد على الالتزام.

6- **الضبط الاجتماعي السلبي** : ويتمثل هذا النوع في ما تتخذه الجماعة من أساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية والتي تجعل الفرد حريصًا على عدم مخالفة نظم وقيم المجتمع .

وهناك تصنيف/أنواع آخر للضبط الاجتماعي، صنفه مختلف المفكرين الاجتماعيين بطرق متفاوتة. فيما يلي بعض منها .

أنواع الضبط الاجتماعي وفقا لـكارل مانهايم،

صنف كارل، المفكر الاجتماعي الكبير، الضبط الاجتماعي ضمن العناوين الرئيسة التالية:

الضبط الاجتماعي المباشر: يسمى النوع من الضبط الاجتماعي والذي ينظم ويضبط سلوك الأفراد بشكل مباشر بـ الضبط الاجتماعي المباشر. يوجد هذا النوع في العائلة والحي ومجموعات اللعب والأشكال الأخرى من الجماعات الأولية. في هذه الكيانات يمارس الوالدان والجيران والمدرسون ورفاق الدراسة السيطرة على سلوك الأفراد.

الضبط الاجتماعي غير المباشر: في هذا النوع من الضبط تمارس عوامل مختلفة السيطرة والضبط على سلوك الفرد. مثل المجموعات الثانوية التي تسيطر من خلال العادات والتقاليد وترشيد السلوك والرأي العام أيضاً هو شكل مهم من الضبط الاجتماعي غير المباشر

أنواع الضبط الاجتماعي وفقاً لـ غورفيتش،

للضبط الاجتماعي أربعة أشكال:

أولًا، الضبط الاجتماعي المنظم : في هذا النوع ينظم سلوك الفرد إما عبر الوسائل الطوعية أو الوسائل الديمقراطية ويتم ذلك من خلال الطرق الطبيعية للضبط الاجتماعي.

ثانيًا، الضبط الاجتماعي غير المنظم : يُمارس الضبط الاجتماعي في هذا النوع من خلال قيم المجتمع والثقافة واستخداماتها، والتقاليد واللباس والرمز وغيرها. وهو نوع مرن للضبط الاجتماعي ويتعلق بالحياة اليومية.

ثالثًا، الضبط الاجتماعي العفوي : تمارس الأفكار والقواعد والقيم والأعراف هذا النوع من الضبط الاجتماعي.

رابعًا، الضبط الاجتماعي الأكثر عفوية : يمارس من قبل التجارب الاجتماعية وتجارب المجموعة المباشرة مثل التطلعات والقرارات والرغبات وغيرها .

الضبط الاجتماعي وفقاً لـ لامبي،

صنف المفكر الاجتماعي المشهور لامبي الضبط الاجتماعي في نوعين هما نهج القوة البدنية ونهج رمز الإنسان.

في النوع **الأول**، يتوجب على الفرد التصرف بطريقة معينة وذلك تطبيقًا لقوة الجسد. ولكن في النوع **الثاني**، عليه التصرف بالتوافق مع القيم المجتمعية عبر اللغة والعادات والأعراف والدين والطقوس وغيرها.

أنواع الضبط الاجتماعي وفقا لـ كولي،

للضبط الاجتماعي نوعان الواعي واللاواعي. يجبر المجتمع الفرد، من خلال الضبط الاجتماعي الواعي، على التصرف بما يتماهى مع أهدافه المتفق عليها. يمثل القانون والدعاية والتعليم وغيرها أشكالًا من هذا النوع من الضبط الاجتماعي.

تحافظ كل من المؤسسات الاجتماعية والتقاليد والعادات وغيرها على السيطرة على سلوك الفرد وتعد نهجًا لاواعيه .

مؤسسات الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع :

المؤسسات التربوية المسئولة عن الضبط الإجتماعي :

المؤسسات الرسمية

الحكومة : لما كانت الحكومه هي مصدر السلطه والنفوذ والقوه في المجتمع لذا فهي تلعب دورا أساسيا في الضبط الإجتماعي الرسمى الذى يقع على كاهل الحكومة مسؤولية حفظ الأمن والإستقرار والسلام في المجتمع ، فالدوله مسؤوله عن حماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم ، ولتحقيق هذا الدور تقوم الحكومه بوضع القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقه بين الأفراد والمؤسسات ، ومن يخرج عن هذه اللوائح والتشريعات يتعرض للعقاب.

الضمان الإجتماعي : وهو من المؤسسات الهامه المسؤوله عن حفظ الأمن في المجتمع ، ذلك أن وجود أعداد كبيره من المحتاجين والأفراد غير العاملين في المجتمع ، والذين يعانون من الفقر والجوع يشكلون خطرًا على سلامة المجتمع ، لذا تشعر الحكومة أن من واجبها تقديم خدمات لهذه الفئه للحفاظ على استقرار المجتمع .

العلم والطب : تلعب العيادات النفسية والاجتماعية في أي مجتمع دورًا هامًا في المحافظة على الضبط الاجتماعي والنظام في المجتمع . فالمريض النفسي أو المنحرف أو المجرم يعتبر فردًا غير طبيعي أو غير متكيف اجتماعيًا ، ويحتاج إلى مساعدة المؤسسات الاجتماعية والطبية الموجودة في المجتمع لمساعدته حتى يكون طبيعيًا .

المؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي :

الأسرة : تعتبر الأسرة هي البوتقه الأولى التي تحيط بالطفل منذ الميلاد. ويقع على عاتقها عامة والآباء بشكل خاص مسؤولية غرس القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المقبول أو غير المقبول اجتماعيًا، فالأسرة هي المسؤول الأول عن غرس ثقافة المجتمع وقيمه وأخلاقياته في الفرد، وهي التي تحدد الدين الذي يعتنقه الفرد ، وهي التي تحدد ملامح شخصية الطفل ، وهي التي تحدد سلوكه وكيفية تعامله مع الآخرين. ومن الأسره يتعلم الفرد ما هو الصواب وما هو الخطأ، وما هو الحلال والحرام. والأسرة هي الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء والمرتبطة برباط الدم والأهداف المشتركة ، وهي تتأثر بالنظام الإجتماعي الشامل الذي تتفاعل معه في أداء وظيفتها ، لذلك فإن التغير الاجتماعي الثقافي يؤثر في نمط الحياة الأسرية وفي قدرتهم على أداء وظيفتها .

جماعة الرفاق أو الأصدقاء : تلعب جماعة الأصدقاء دورًا هامًا في حياة الفرد، خاصة في مرحلة الطفوله والشباب. فالطفل يجد نفسه بين أصدقائه، فيحاول تقليدهم في كل شيء حتى يكسب رضائهم واستحسانهم لذلك نجد أن جماعة الأصدقاء تعتبر مصدرًا هامًا من مصادر الضبط الإجتماعي. فهي التي تدفع الفرد إلى اتباع قيم المجتمع الكبير لكسب رضاء أصدقائه إلا أنه في بعض الأحيان تعتبر جماعة الأصدقاء مصدرًا من مصادر الانحراف إذا لم يحسن اختيار أصدقائه. من المناسب أن يكون صلات بين جماعة الرفاق باعتباره وسطًا تربويًا وبين باقي الوسائط التربوية الأخرى وبخاصة الأسرة والمدرسة، واعتراف الأسرة والمدرسة بالتأثير القوي الجماعة الرفاق يمنع كثيرًا مع الإنحرافات التي قد تحدث للفرد .

المدرسة : يكتسب الطفل الكثير من القيم السائدة في مجتمعه من خلال المدرسه، فيساهم النظام التعليمي من خلال الزي المدرسي، وآداب السلوك في المدرسه ، والمناهج الدراسيه ، والنظم واللوائح التي تضعها المدرسة، وأسلوب التعامل بين المدرسين والتلاميذ في خلق نوع من التوافق بين أبناء المجتمع الواحد. فيعرف الطفل ما هو الصواب وما هو الخطأ. والمدرسة أيضا تعتبر أداة من أدوات الضبط الاجتماعي ، فمن خلال عملية التربية المدرسية يعرف التلاميذ الأهداف المحددة ثقافيًا وترتيبها الهرمي والأساليب المشروعة والمتعارف عليها لتحقيق هذه الأهداف . ومن خلالها أيضًا ، يدركون نظم الإثابة والعقاب المعمول بها في المجتمع ، فيسهل بذلك تفاعلهم وقيامهم بأدوارهم الاجتماعية المتوقعة وتفاعلهم بكفاءة مع بيئتهم الاجتماعية والمادية الطبيعية بصورة تمكنهم من الإسهام الفعال في بناء مجتمعهم وتطويره وتقدمه. ولا يقتصر دور المدرسة على نقل المعارف وإكساب التلاميذ المهارات التي يحتاجونها فقط ، بل تزودهم بمجموعة من المعايير والقيم التي تكون الأساس الأيديولوجي بالتراث الثقافي فيكتسبون الشعور بال (نحن) والولاء لمؤسسات المجتمع والوطن ، ويتم إقناعهم بالمبادئ السياسية والقانونية والدينية التي ترتكز عليها هذه المؤسسات ، وبذلك تهدف المدرسة إلى ربط الفرد بمجتمعه وإكسابه "الشخصية الوطنية". فالمدرسة وهي تؤدي دورها في الضبط الاجتماعي، تقوم بذلك من خلال عدة مصادر مترابطة يتكامل أداؤها ليصب في تحقيق الهدف التربوي المنوط بها . وتتمثل هذه المصادر في المدرس والناظر والأخصائي والمنهج ، وكذلك العوامل الفيزيقية فيها كالبناء والأدوات الدراسية ووسائل الإيضاح ، ويتوقف نجاح التنشئة على سلامة الأداء وكفاءته في المدرسة . ويرى معن خليل، أن تنشئة التلميذ في المدرسة تأتي بعد تنشئة الأسرة وجماعة النظائر (الرفاق) ، وغالبًا بعد سن السادسة . ويكون لشخصية المعلم دور بالغ الأثر في تنشئة التلاميذ فهو الذي يتولاهم بالتعليم والإرشاد ويقضى أغلب اليوم معهم ، فيكون لهم قدوة في كل شيء ، وهم في هذه السن الصغيرة يكونوا كالعجينة التي يسهل تشكيلها. لذلك فعن طريق المحاكاة يتطبعون بشخصية المعلم .

الجهاز القضائي : تميز النظام القضائي الإسلامي عن مثيله في الأنظمة الاجتماعية الأخرى بأن القاضي لا يحكم بقانون من صنع البشر ، وإنما هو من عند الله عز وجل ، فأي تنازع في حكم يكون مرجعه إلى حكم الله ورسوله ، لتحقيق العدالة الجنائية والحقوقية بين الأفراد ، كما جاء في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) .

المؤسسات الدينية المقصود بالمؤسسات الدينية : " الأماكن التي يخصصها المجتمع لإقامة الشعائر الدينية (وهي المسجد عند المسلمين ، والكنيسة عند المسيحيين، والمعبد عند أصحاب الديانات الأخرى).

والدين : هو مجموعة القيم التي يؤمن بها الفرد والتي تحدد علاقته بالآخرين ، كما تحدد علاقته بالقوى الغيبية المحيطة به . ويعتبر الدين مصدرًا هامًا من مصادر التشريع والقيم الأخلاقية في المجتمعات وليس هناك مجتمعًا مهما صغر حجمه بدون دين فالدين ظاهره عامه في كل المجتمعات، فليس هناك دين يدعو إلى القتل أو السرقة . فكل الأديان تدعوا إلى حسن التعامل بين الناس . لذا يعتبر الدين مصدرًا هامًا من مصادر الضبط الإجتماعي في المجتمع . وقد اضطلع المسجد بدور ريادي عظيم على مر التاريخ ، فكان يمثل دارًا للعبادة، ومكانًا للتعليم والتثقيف، ومنبرًا للتوجيه والإرشاد والإصلاح، ومقرًا لاستضافة الوفود، ومركزًا لمناقشة القضايا والتشاور حولها ، وقد خصص بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكان يعرف بالصفة لطلاب العلم المتفرغين له ، وكذلك المسجد الحرام، والجامع الأزهر، وجامع الزيتونة في تونس ، والجامع الأموي في دمشق .

وبرغم الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى المساجد في المجتمع ، إلا أنها في حاجه إلى المزيد من الدعم لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع ، والمتمثله في انتشار مظاهر سلبيه مثل المجون ، والخلاعة ، والإدمان ، واغتراب الشباب ، والتطرف ، واعتناق أفكار الغرب التي تناقض العقيدة الإسلامية كالعلمانية ، والوجودية ، والماسونية ، وعبادة الشياطينوهذا الدعم يتمثل في الارتقاء بمستوى الدعاة وتأهيلهم التأهيل المناسب ، وتحويل المساجد من دور عباده إلى مراكز إشعاع وتثقيف ديني واجتماعي وتعليمي وصحي تشارك في بناء المجتمع وتساهم في نهضته وتطوره .

المؤسسات الثقافية والإعلامية والترويحية

(وسائل الإعلام): تضم هذه المؤسسات الصحف والإذاعة والتليفزيون والمعارض والمتاحف والمكتبات ودور المسرح والسينما والملاعب وغير ذلك من المؤسسات التي تقوم بأدوار ثقافية أو إعلامية أو ترويجية وتعتبر وسائل الإعلام من أهم أشكال الإتصال الجماهيري أو الجمعي ، لأنه يمكن من خلالها مخاطبة ملايين من الناس الذين يهتمون به ، وهذا هو السر الذي بوأ وسائل الإعلام هذه المكانة المرموقة عند البشر، لأنها تعد من أهم وسائل الاتصال الجماهيري التي تؤثر في الجمهور وتتأثر به أيضًا. ولقد أصبحت وسائل الإعلام تنافس الأسرة والمدرسة في توجيه الأبناء ، والتأثير عليهم ، لأنها تجذبهم ببرامجها الشيقة ، ومغرياتها التي لا تقاوم ، فتكون جيده ونافعه إذا كان هدفها تزويد الجماهير بالقيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة والمثل العليا المستمدة من كتاب "الله" وسنة نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وفي الإتجاه المعاكس فالإعلام في البلاد العربية يشكل خطرًز كبيرًا ، حيث يمارس دورًا توجيهيًا مدمرًا – بوعي أو بدون وعي – ويسبب أزمه للشباب نتيجة ما يعرضه لهم من تناقض بين قيم التربية التي تدرس لهم وما يناقضها من قيم تسوق لهم من خلال وسائل الإعلام ، الأمر الذي يوقعه في الصراع مع نفسه .

ولقد تعددت في هذا العصر وسائل الإعلام والاتصال ، وتشكل كل من الإذاعة والتلفاز والسينما والكتب والصحف والمجلات والإنترنت أهم هذه الوسائل . ومن خصائص هذه الوسائل أنها غير شخصية ،كما تعكس الثقافة العامة للمجتمع ، وتمتاز بالتنوع والتخصص ولها جاذبية قوية للملتقى . وتتبع خطورة وسائل الإعلام من أولئك الذين يتولون أمره ، فإن كانوا ملتزمين دينيًا ومن أصحاب العقيدة النقية الذين لا يميلون مع الهوى كانت رسالتهم لجماهيرهم الذين يستمعون إليهم أو يقرءون لهم أو يشاهدونهم هي رسالة التربية الاسلامية الصحيحة التي تأخذ بيد أفراد مجتمعنا وتقودهم إلى طريق الخير والرشاد ، وإن كانوا من ذوي الفكر المنحرف الذين يبثون أفكارا ومذاهب مخالفه لدين أمتهم فإن أثرهم سيكون محطمًا ومدمرًا حيث يستخدمون تكنولوجيا عصر العولمة في مجال الإعلام عكس الأهداف التي توقعتها من أمتهم .